مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤١٩**

الاثنين، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شربك
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد دي ريفرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد إكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-32211 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): إننا نشهد تدهوراً محفوفاً بالمخاطر في حالة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي ضوء امتناع الحكومة الفلسطينية الجديدة عن الالتزام بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية والمتعلقة بنبذ العنف والاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود والقبول بالتعهدات والالتزامات السابقة، سحب عدد من المانحين الرئيسيين دعمهم المباشر للسلطة الفلسطينية، فيما أعربوا عن الرغبة في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني.

وقد أبدى مانحون آخرون استعداداً لتقديم أموال، وما زالت الجهود مستمرة لتأمين الدعم من داخل المنطقة. وتواجه الحكومة الجديدة صعوبات جمة في تدبير المصروفات الجارية للحكومة، بما في ذلك صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ومن بينهم قوات الأمن. و

وتتفاقم حالة الخروج على القانون، المتفشية بشكل مزمن بالفعل، في خضم حالة من عدم اليقين بالنسبة لقيادة قوات الأمن والسيطرة عليها في ظل التوزيع الجديد للسلطات وبوادر الصراع التي، ما زالت لم تُحل، بين الرئاسة والحكومة الجديدة.

وقد اتخذ الرئيس عباس قرارات وتعيينات أمنية هامة خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومن جانبه، أعلن وزير الداخلية الفلسطيني مؤخراً عن تكوين ''قوة خاصة'' جديدة داخل وزارة الداخلية، يتم انتقاء عناصرها من الأجهزة الأمنية القائمة ومن مختلف الفصائل، بغية ''وضع حد للفوضى الأمنية والأنشطة غير القانونية في الأرض الفلسطينية''. وقد أعلن عن تعيين أحد قادة لجان المقاومة الشعبية مدرج اسمه في القائمة الإسرائيلية للمطلوبين، في منصب رفيع أو إشرافي بوزارته. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً بإلغاء ذلك التعيين.

وزعم رئيس المكتب السياسي لحماس علناً في نهاية الأسبوع، في دمشق، أن مسؤولين بارزين في فتح ''يتآمرون'' لحرمان حماس من قدرتها على أن تتولي الحكم في إطار ''مؤامرة'' للإطاحة بالحكومة.

وكبار الأعضاء في فتح انتقدوا هذه البيانات انتقادا شديدا ورفضوا المزاعم، متهمين قائد حماس بالتحريض على الحرب الأهلية. وبعد مسيرات احتجاجية وصدامات بين مؤيدي فتح وحماس خلال عطله نهاية الأسبوع، تبذل جهود الآن لتخفيف حدة التوتر بين الحكومة التي تقودها حماس

وبين حركة فتح. وسنظل نراقب عن كثب تطور التجربة الفلسطينية الجديدة والجارية حاليا المتمثلة في التعايش معا. وتشكل الاضطرابات السياسية وعدم سداد الأجور والضغط العسكري والإغلاق عاملا مؤثرا ومتفجرا.

وعلى الجانب الإسرائيلي، تستمر المفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة، مع توقع أن يستكمل تشكيل الحكومة في المستقبل القريب جدا. وتقوم محادثات ائتلافية على أساس برنامج تم تحديده في خطاب رئيس الوزراء المؤقت أولمرت عشية الانتخابات، مبديا تصميما على المضي في تحديد الحدود الدائمة لإسرائيل بإزالة مستوطنات شرق الجدار الفاصل، وتوحيد الكتل الاستيطانية الكبيرة القائمة وربط القدس بمعاليه أدوميم.

وقررت الحكومة الإسرائيلية المعنية بتصريف الأعمال في ١١ نيسان/أبريل أن السلطة الفلسطينية أصبحت ''كيانا إرهابيا''. وذكرت إسرائيل، ضمن تدابير أخرى، أنها لن تستقبل في نفس الزيارة زوارا أجانب التقوا بالحكومة الجديدة أو بأعضاء من حماس.

وبالنسبة للشواغل الأمنية، هناك زيادة منذرة بالخطر في أعمال العنف منذ ٣٠ آذار/مارس. فلقد قتل على الأقل ٢٩ فلسطينيا، من ضمنهم أقله ستة أطفال؛ وأصيب ١٨٠ فلسطينيا بجراح. وخلال الفترة نفسها، قتل ١٠ إسرائيليين من ضمنهم طفل واحد، وأصيب العديدون بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقتل ثلاثة أجانب في التفجير الانتحاري الذي وقع في تل أبيب.

ونجمت الوفيات الإسرائيلية عن تفجيرين انتحاريين، وقع أحدهما خارج مستوطنة كدوميم في شمال الضفة الغربية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس، ووقع الآخر في وسط تل أبيب بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى المسؤولية عن الهجوم الأول، وأعلنت الجهاد الإسلامي المسؤولية عن الهجوم الثاني.

وأدان الرئيس عباس كلا الهجومين، مع مناشدة المجموعة الرباعية التدخل لمنع حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية. ولكن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس لم تبد استعدادا للإدانة، وأشار وزراء الحكومة الفلسطينية والمتحدث باسمها إلى الهجوم بوصفه مقاومة شرعية، أو بوصفه دفاعا عن النفس أو بوصفه النتيجة الطبيعية للعدوان والاحتلال الإسرائيليين. وحملت حكومة إسرائيل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن التفجير الانتحاري الذي وقع في تل أبيب. وشددت إسرائيل إجراءات الأمن في الضفة الغربية، وقامت بعدد من عمليات الاعتقال، ومضت في إلغاء حقوق الإقامة في القدس لثلاثة من أعضاء حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني.

ونجمت الوفيات الفلسطينية والإصابات بجروح عن مجموعة من العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما فيها الهجمات الجوية والقصف بالمدفعية والدبابات في شمال غزة، وعمليات القتل المستهدف، والعمليات البرية في الضفة الغربية. وادعت إسرائيل أن الذين استهدفوا خلال الشهر كانوا من أعضاء المليشيات. ولكن ضمن الذين قتلوا في هذه العمليات كان هناك على الأقل ثلاثة أطفال وأحد أفراد الشرطة الفلسطينية. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أطلق الجيش الإسرائيلي ٢ ٤١٥ قذيفة مدفعية و ٦٢ قذيفة داخل قطاع غزة خلال الأسبوعين الأولين من نيسان/أبريل. وإضافة إلى التسبب بخسائر بشرية، أسفر القصف عن تدمير الهياكل والطرق، مخلفا ذخائر غير منفجرة تمثل خطرا على المدنيين، وولد ضجيجا مستمرا سبب إجهادا للسكان المدنيين في غزة.

وأعربت الحكومة الإسرائيلية عن الأسف حيال وفيات المدنيين. ولكنها أوضحت عزمها على تكثيف العمليات ما لم يتخذ إجراء لمنع وقوع هجمات فلسطينية. وذكرت إسرائيل أن إجراءاتها كانت ردا على هجمات

إرهابية مخطط لها، فضلا عن إطلاق صورايخ فلسطينية على إسرائيل من غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق على الأقل ١١٣ صاروخا باتجاه إسرائيل، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومن حسن الطالع أنه لم يبلغ عن حدوث إصابات أو وقوع أضرار كبيرة.

إن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية متزايدة، من جراء مزيج معقد من العوامل. فإيرادات السلطة تتراجع بحدة لثلاثة أسباب رئيسية. أولا، أوقف المانحون الرئيسيون تقديم الدعم المباشر، نظرا لفشل الحكومة في الوفاء بمبادئ المجموعة الرباعية. وبينما قال مانحون آخرون إنهم سيقدمون دعما للميزانية للوفاء بالاحتياجات العاجلة، لم يؤكد بعد تلقي أي دعم. ثانيا، ما زالت إسرائيل تحتجز العوائد الضريبية التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، مشيرة إلى المواقف السياسية للحكومة. ولكن إسرائيل أعلنت أنها ستستخدم جزءا من هذه الأموال لتسديد فواتير الكهرباء والمياه والوقود المستحقة للشركات الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية. ثالثا، من المتوقع أن يؤدي تقلص النشاط الاقتصادي إلى تخفيض إيرادات الضرائب المحلية الفلسطينية.

وأدى إلى تفاقم هذه المشاكل الحادة نشوب أزمة في النظام المصرفي. ونشأت الأزمة لأن المصارف الخاصة متوجسة من المخاطر السياسية للمعاملات المالية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل الظروف الحالية.

وينبغي ألا ننسى أنه حتى قبل انتخابات كانون الثاني/يناير، كانت السلطة الفلسطينية تواجه صعوبات مالية من جراء الفاتورة الكبيرة للأجور، التي وسعتها السلطة الفلسطينية إلى مستويات لا يمكن تحملها قبل أن تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد الحكم.

وحتى الآن لم تدفع السلطة الفلسطينية الأجور عن شهر آذار/مارس إلى أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من موظفي الحكومة، منهم حوالي ٧٠ ٠٠٠ فرد في قوات الأمن. ونتيجة لذلك، هناك إمكانية لتدهور البيئة الأمنية. وبالفعل، صب أفراد الأجهزة الأمنية جام غضبهم إزاء عدم دفع الأجور بالاستيلاء على المباني الحكومية. وكانت هناك مظاهرات احتجاج، جرى العديد منها أمام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في غزة، ضد قرار سحب التمويل وضد العمليات العسكرية الإسرائيلية. ويتوقع موظفو الأمن التابعون للأمم المتحدة أن تزداد هذه المظاهرات.

كما أن هناك إمكانية واضحة للتدهور في الحالة الإنسانية، التي يمكن أن تسبقها بل وتسببها الأزمة الأمنية التي تزداد سوءا. ويعتمد حوالي نصف مليون فلسطيني على السلطة الفلسطينية في كسب الأجور، وتبلغ الأجور التي تدفعها السلطة الفلسطينية قرابة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي يمكن للأزمة المالية أن تؤدي إلى زيادة البطالة ومعدلات الفقر المتصاعدة.

والأهم هو أن السلطة الفلسطينية قد لا تتمكن، بدون إيرادات إضافية، من تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للفلسطينيين ودرء نشوب أزمة إنسانية: الرعاية الصحية، والصرف الصحي، وصيانة المجاري، والكهرباء وشبكات المياه. كما أن من المرجح أن يعاني تعليم الشباب الفلسطيني إذا استمرت الاتجاهات الحالية، نظرا لأن ٩٥ في المائة من التعليم المدرسي الثانوي يوفره معلمون تدفع أجورهم السلطة الفلسطينية.

وأود أن أضيف كلمة هنا عن عمليات الإغلاق وتشييد الحاجز. تمثل عمليات الإغلاق العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى كساد الاقتصاد الفلسطيني، وكان المأمول من تنفيذ اتفاق التنقل والعبور المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أن يمهد الطريق إلى الإنعاش الاقتصادي. ومن المهم

لجميع المعنيين أن يخففوا من وطأة الحالة الإنسانية؛ ومسؤوليات إسرائيل بموجب القانون الدولي في هذا الصدد محددة جيدا. ويذكر المجلس أن اتفاق التنقل والعبور كان نتيجة لشهور من الجهود المضنية التي بذلها المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية جيمس وولفينسون وتدخل في الدقيقة الأخيرة من جانب وزيرة الخارجية رايس. ولا يعمل بشكل مرض من بين أجزاء هذا الاتفاق الستة سوى معبر رفح للأشخاص على خط الحدود الجنوبي لغزة حيث تتولى رصده بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في مراقبة الحدود. وقد اتخذ الرئيس عباس مؤخرا إجراء لضمان بقاء أمن الحدود في نطاق سلطة الرئاسة.

وأعيد فتح معبر كارني، وهو جانب آخر من اتفاق التنقل والعبور، هذا الشهر، ولكن لعدد محدود من الأيام. وقد خفف ذلك بعض الشيء من حدة الأزمة التي نشأت في غزة. وقد بلغ المتوسط اليومي لعدد الشاحنات التي تصدّر سلعا إلى خارج غزة عن طريق معبر كارني بين ١ و ١٤ نيسان/أبريل سبع شاحنات، مقارنة بالعدد المستهدف المتوخى في اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وقدره ١٥٠ شاحنة. وستنفد مخزونات الأغذية الرئيسية سريعا من جديد في حالة إغلاق كارني. غير أن معبر كرم شالوم قد فُتح لاستيراد السلع الغذائية الضرورية من مصر؛ ولا تصدّر أي سلع بطبيعة الحال من كرم شالوم.

وثمة ٤٧٦ نقطة تفتيش في الضفة الغربية، وفقا لآخر الإحصاءات. وفي أعقاب التفجير الانتحاري الأسبوع الماضي في تل أبيب، جرى تثبيت التدابير الحالية لتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة.

وقرر مجلس الوزراء الإسرائيلي أيضا التعجيل بسرعة تشييد الحاجز في القدس وحولها، برغم فتوى محكمة العدل الدولية. ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية مؤخرا التماسا ضد تشييد الحاجز شمالي القدس.

واسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى التطورات في لبنان، وقد سمع المجلس عنها من رئيس الوزراء السنيورة في نهاية الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5417). عقدت الجولة الخامسة من الحوار الوطني في ٣ نيسان/أبريل لمناقشة مسألة الرئاسة. وسيحاول المشاركون في الحوار التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة بحلول ٢٨ نيسان/أبريل، حين ينعقد الحوار في المرة القادمة. وإذا لم يتسنّ الاتفاق، ستحذف المسألة من جدول الأعمال، ويوجه المشاركون اهتمامهم إلى أسلحة حزب الله.

وكما أفيد في الإحاطة السابقة للمجلس، وكما قال رئيس الوزراء السنيورة في خطابه أمام المجلس يوم ٢١ نيسان/أبريل، توصل الزعماء اللبنانيون إلى اتفاق فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة. ونشجع أصدقاء لبنان وجيرانه على تقديم الدعم له في تنفيذ تلك القرارات التي تحظى بالتأييد الوطني.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها لبنان للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبتصميمه على التصدي للمهمة الشاقة ولو أنها ضرورية المتمثلة في النهوض بأدائه الاقتصادي والتخفيف من عبء ديونه، ونشجعه على بذل تلك الجهود.

ويتسم جنوب لبنان بالتوتر، ولكنه هادئ بصفة عامة. ونرحب بالخفض الكبير في عمليات تحليق الطائرات الإسرائيلية شمالي الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، ونرجو أن يجري بذل مزيد من الجهود لوقف تلك الانتهاكات الجوية. ونظرا لاستمرار حالات التوتر في التصاعد على الصعيد الإقليمي، يجب أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تظهر الاحترام

الكامـل للخـط الأزرق بغيـة المحافظـة علـى الهـدوء النـسبي الموجود حاليا والذي تذكر جميع الأطراف أنها تسعى إليه.

وأود أن أضيف أن لبنان شهد في ١٣ نيسان/أبريل الذكرى السنوية الحادية والثلاثين لبدء حربه الأهلية الطويلة والمدمرة. ومن المناسب أن الزعماء اللبنانيين اجتمعوا في ذلك اليـوم ليجـددوا تـصميمهم علـى تجنـب العـودة إلى العنـف وليجددوا التزامهم بمعالجة المسائل ذات الاهتمام الوطني عن طريق الحوار. ونواصل دعم اللبنانيين في محاولاتهم للتوصل إلى توافق في الآراء بهذه الطريقة ولتنفيذ القرارات التي يُتفق عليها في إطار الحوار الوطني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى الحالة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تتزايد التحديات الأمنية والإنسانية والسياسية.

ويتمثـل التحـدي الأول في تحقيـق اسـتقرار الحالـة الأمنيـة. وهنـا تقـع المسؤولية الرئيسية بالكامـل علـى عـاتق الأطـراف. وأغتنـم هـذه الفرصـة لأؤكـد مجـددا إدانـة الأمـين العام للهجوم الانتحاري الذي وقع في الأسبوع الماضي على المـدنيين في تـل أبيـب ودعوتـه الـسلطة الفلـسطينية إلى اتخـاذ موقـف علـني واضـح بـرفض هـذه الأعمـال الإرهابيـة الـتي لا يمكـن تبريرهـا تحـت أي ظـرف مـن الظـروف. ويجـب أن تتخـذ الـسلطات المـسؤولة تـدابير حازمـة لمنـع شـن تلـك الهجمـات، فـضلا عـن الهجمـات الـصاروخية. وتـدخل المناورات الجارية بشأن قوات الأمن الفلسطيني عنصرا من عدم اليقين إزاء موضع المسؤولية عن القانون والنظام على وجـه التحديـد داخـل الـسلطة الفلـسطينية. ومـن الـضروري بـصفة عاجلـة أن يُوثّـق التنـسيق فيمـا بـين مختلـف الهيئـات الأمنية.

وقد دعا الأمين العام حكومة إسرائيل إلى كفالة أن تكون عملياتها العسكرية تناسبية وألا تعرض السكان المدنيين للخطـر. ويجـب أن يتقيـد كـلا الطـرفين بالتزاماتهمـا بموجـب القانون الدولي ويقلعا عن اتخاذ إجراءات تزيد الحالة تصعيدا وتعرض المدنيين للخطر.

أمـا التحـدي الثـاني فهـو تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للشعب الفلسطيني. وتضطلع الأمـم المتحدة بمجموعـة واسعة مـن الأنـشطة في جميـع أنحـاء الأرض الفلـسطينية المحتلـة. وفي ضـوء التطـورات الراهنـة، مـن المحتمـل أن يزيـد معـدل تلـك الأنـشطة. وستواصـل الكيانـات التابعـة للأمـم المتحـدة الوفـاء بمسؤولياتها على أفضل وجه، قدر إمكانياتها، تمشيا مع الولاية المنوطـة بكـل منـها. وفي أثنـاء ذلـك، ستواصـل بـرامج الأمـم المتحدة ووكالاتها التفاعل مع نظيراتها في السلطة الفلسطينية لـضمان أن نخـدم مـصلحة الـسلام ونلـبي احتياجـات الـشعب الفلسطيني بالقـدر الممكـن مـن الفعالية.وقد تجـرى اتـصالات سياسية ودبلوماسية وفقا لتقدير الأمين العام.

بيـد أن زيـادة نـشاط الأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة لا يمكـن أن يمـلأ الفـراغ الـذي قـد ينـشأ إذا لم تعـد الـسلطة الفلـسطينية قـادرة علـى تـوفير الخـدمات الحيويـة الـتي تقـوم بتقـديمها الآن. ذلـك أن جهـات مانحـة كثيرة لـن تحـوّل الأموال إلى السلطة الفلسطينية ولكنـها تعـرب عـن رغبتـها في كفالة تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للـشعب الفلـسطيني. ومـع ذلك، تقدم السلطة الفلسطينية معظم الخدمات الأساسية التي لا غـنى عنـها واللازمـة لتفـادي حـدوث أزمـة إنـسانية، ومـن المشكوك فيه بدرجة كبيرة ما إذا كان يمكن استبدال السلطة الفلـسطينية في أداء تلـك المهـام. فمعظـم الفلـسطينيين، علـى سـبيل المثـال، يتلقـون العنايـة الطبيـة مـن الممرضـات والأطبـاء الفلـسطينيين الـذين يعملـون برواتـب في مستـشفيات الـسلطة الفلسطينية ومراكزها الطبية. وستواصل الأمـم المتحـدة العمـل مع جميع المعنيين لمحاولة إيجاد سبل لضمان تلبية احتياجات الفلسطينيين.

والتحدي الثالث هو معالجة الواقع الجديد المتمثل في أن كلا الطرفين يسلكان اتجاهين مختلفين تماما عن الاتجاهين اللذين كانا عليهما عندما وضعت خريطة الطريق واعتمدها مجلس الأمن. إذ حدث الكثير على أرض الواقع منذ ذلك الحين. وليس من المبالغة أن نقول إن إمكانيات تحقيق الحل المتمثل في قيام دولتين على النحو المتوخى في خريطة الطريق قد تقلصت بسبب مزيج من العوامل. وتشمل تلك العوامل الانحراف الجذري للحكومة الفلسطينية الجديدة عن المبادئ التي قبلتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ زمن طويل باسم الشعب الفلسطيني، وإخفاقها في الوفاء بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية. وعلى الجانب الإسرائيلي، لا نزال نشهد خلق حقائق على أرض الواقع، بما في ذلك التوسع في المستوطنات ومسار الحاجز الذي ينحرف عن حدود عام ١٩٦٧، مما يثير مخاوف شديدة بشأن ما إذا كان يمكن أبدا تحقيق قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتصلة الأراضي.

ويجب علينا التعامل مع الحالة الجديدة بمزيج مناسب من الامتثال الصارم للمبادئ الأساسية والابتكار لمواكبة الواقع السريع التطور. وقد دعا الأمين العام المسؤولين الرئيسيين من المجموعة الرباعية للاجتماع في نيويورك في ٩ أيار/مايو لمناقشة تلك المواضيع الهامة. وسينضم إليهم شركاء إقليميون رئيسيون. وسنبقي، كالعادة، مجلس الأمن على علم بالأمر.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية.

بهذا يكون مجلس الأمن قدم اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى التوجه إلى قاعة المشاورات لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.